«مصدر» و«بابكو إنرجيز» تتعاونان في تطوير مشاريع طاقة رياح بقدرة تصل إلى ٢ جيجاواط في البحرين

أعلنت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، الرائدة عالمياً في مجال الطاقة النظيفة، توقيع اتفاقية مع «بابكو انرجيز»، مجموعة الطاقة المتكاملة التي تقود تحول قطاع الطاقة في مملكة البحرين، لاستكشاف سبل التعاون في الاستثمار وتطوير مشاريع طاقة رياح في مملكة البحرين بقدرة تصل إلى ٢ جيجاواط.

وتعدّ هذه الاتفاقية لتطوير مشاريع طاقة رياح برية وبالقرب من الشواطئ بمثابة خطوة استراتيجية تدخل من خلالها شركة «مصدر» السوق البحرينية، لتكون هذه المشاريع هي الأولى للشركة ضمن مملكة البحرين والأولى من نوعها على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وتصل القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشاريع إلى ٢ جيجاواط، ومن شأنها المساهمة في دعم جهود مملكة البحرين لتسريع عملية إزالة الكربون من القطاعات الحيوية وفتح المجال أمام تطوير قطاعات جديدة. وتتطلع مملكة البحرين إلى خفض الانبعاثات بمقدار ٣٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٥ والوصول إلى الحياد المناخي في عام ٢٠٦٠، وذلك وفقاً لاستراتيجيتها الوطنية للطاقة.

وفي هذه المناسبة، قال محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة «مصدر»: «سوف تعمل «مصدر» من موقعها كشركة عالمية رائدة في مجال الطاقة النظيفة على تسخير خبراتها وإمكاناتها لتطوير مشاريع طاقة الرياح على مستوى العالم، وإننا فخورون بالتعاون مع شركائنا في مملكة البحرين الشقيقة والمساهمة في دعم مسيرة البحرين لتطوير قطاع طاقة الرياح وتحقيق أهدافها للحياد المناخي من أجل بناء مستقبل أكثر استدامة».

من جانبه، قال مارك توماس الرئيس التنفيذي لمجموعة «بابكو انرجيز»: «تمثل اتفاقية اليوم خطوة مهمة في مسيرة «بابكو انرجيز» لتطوير قطاع الطاقة المستدامة. وتأتي هذه الشراكة مع «مصدر» في إطار التزامنا بتنويع مزيج الطاقة في مملكة البحرين لتشمل مصادر الطاقة النظيفة، وتعدّ تكريساً لدورنا الريادي في تطوير مشاريع طاقة متجددة. وتمثل هذه الشراكة الاستراتيجية نقلة مهمة باتجاه تحقيق أهداف استراتيجية البحرين الوطنية للطاقة والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف الحياد المناخي، وسوف نعمل معاً من أجل بناء مسار يقود نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة لأجيال الغد».

وقد قامت «مصدر» بتطوير عدد من مشاريع طاقة الرياح البارزة حول العالم، والتي تشمل محطة دومة الجندل لطاقة الرياح بقدرة ٤٠٠ ميجاواط، وهي الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط والأولى في المملكة العربية السعودية، ومصفوفة لندن لطاقة الرياح البحرية في المملكة المتحدة بقدرة ٦٣٠ ميجاواط والتي تزود نصف مليون منزل بالطاقة، وبرنامج الإمارات لطاقة الرياح الذي يتضمن محطات لطاقة الرياح على مستوى المرافق بقدرة ١٠٣,٥ ميجاواط ويستخدم أحدث التقنيات المبتكرة التي تتناسب مع سرعة الرياح المنخفضة.

«أخبار الخليج» تنشر نتائج اجتماع لجنة التعاون الصناعي الخليجي

كتب: علي عبدالخالق

علمت «أخبار الخليج» أن اجتماع لجنة التعاون الصناعي الـ٥٢ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقيم بالدوحة أمس، أسفر عن عدة نتائج أبرزها العمل على إعداد قوائم السلع الخاضعة للحماية الجماعية والسلع المستثناة، بالإضافة إلى اعتماد خطة تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

وترأس وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو وفد مملكة البحرين المشارك في أعمال الاجتماع، حيث تمت الموافقة على مبادرة جائزة التميز الصناعي الخليجي، ودعم الفرق الفنية واللجان المختصة للعمل على إيجاد حلول لتحديات الاتحاد الجمركي.

وتمت أيضاً دراسة احتياج مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لتسهيل عمله والقيام بالدور المأمول، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين لإنشاء استراتيجية التكامل الصناعي العربي، والتي تضم كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين، وتهدف الى توحيد الموارد والقدرات التنافسية وتحويلها إلى صناعات ذات قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية في دول الشراكة.

وتسهم الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة في القيمة الصناعية المضافة للشرق الأوسط من ١٠٦,٢٦ مليارات دولار إلى ١١٢,٥٦ مليار دولار وهو ما يمثل ٣٠٪ من القيمة الصناعية المضافة في الشرق الأوسط، وبانضمام مملكة البحرين مؤخراً إلى الشراكة، تضيف البحرين ٢,٣ مليار دولار من قيمة خامات الحديد التي يمكن استخدامها في التنمية الصناعية في البلدان الأربعة، وتمتلك البحرين قطاعاً صناعياً قوياً يضم أكثر من ٩٥٠٠ شركة صناعية و٥٥٠٠٠ موظف في الصناعة و٤,٣ مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر المحدد لقطاع الصناعة.

وأكّد وزير الصناعة والتجارة، حرص مملكة البحرين على مواصلة جهود التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعرفة، بما يعزز ويدعم العمل الاقتصادي الخليجي، لا سيما في القطاع الصناعي المرتكز على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، منوهاً بتوجهات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز هذا التعاون، ووضعه ضمن أولويات العمل المشترك للفترة المقبلة.

وجرى خلال الاجتماع بحث ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتي من شأنها أن تسهم بارتقاء القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي من بينها استعراض تطورات إيجاد تعريف موحد للمنتج الوطني (الخليجي) والمعايير الخاصة به، تقرير قوائم السلع الخاضعة للحماية الجماعية، مناقشة مستجدات الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، واستعراض تقرير حول نشاطات مكتب الأمانة العامة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وتقرير حول منجزات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بالإضافة إلى جملة من الموضوعات المدرجة على أجندة الاجتماع.

خلال اللقاء التشاوري مع وزراء التجارة والصناعة والغرف الخليجية... رئيس الغرفة:

إنشاء قاعدة بيانات جمركية وإجراءات عبور موحدة يرفع حجم التجارة البينية

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، أهمية العمل الخليجي المشترك كونه أحد أبرز دعائم التنمية الاقتصادية ويعزز من الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالتجارة البينية، كما يوحد موقف دول المجلس لتجاوز أية تحديات اقتصادية ويعود بالنفع على القطاع الخاص ومواطني دول المجلس، وذلك بناءً على التقدم الذي تم في التوافقات بين اتحاد الغرف الخليجية، جاء ذلك خلال مشاركته في اللقاء التشاوري الحادي عشر لوزراء التجارة والصناعة بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، مع رؤساء الاتحاد والغرف الخليجية والمنعقد في الدوحة أمس الأربعاء.

وأشار ناس إلى أهمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وسبل تنميتها عبر تذليل تحديات التجارة البينية، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري والنهوض بالتبادل السلعي الخليجي إلى المستويات المطلوبة، وتعزيز سبل التعاون لا سيما في ضوء ما تشهده المنطقة من رؤى تنموية على شتى المستويات، مشيراً إلى أن السوق الخليجي أصبح سوقا منتجا ويمتلك الكفاءات البشرية والموارد الطبيعية التي ساهمت في نهوض بلدانها بمعظم قطاعاتها الاقتصادية، لذى نتطلع دائماً إلى أن تكون الاستراتيجية الصناعية لدول الخليج تكاملية.

وتطرق ناس إلى أهمية العمل على إيجاد قاعدة بيانات للتعرفة الجمركية المتكاملة، وإنشاء نظام موحدة للعبور، واعتماد إجراءات جمركية موحدة، وإيجاد نموذج للبيانات الجمركية موحد، بالإضافة إلى موائمة الأنظمة التقنية الجمركية الوطنية وتكاملها مع الاتحاد الجمركي الخليجي، مما يخلق آليات للتعاون المشترك بهدف تذليل تحديات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي وصولاً بها إلى أفضل المستويات وبما يتلاءم مع المتغيرات العالمية المستجدة على مختلف الأصعدة، وخصوصاً أن هذه الإجراءات تنطلق من مستهدفات وبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتراعي متطلبات وطموحات الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد، متطلعاً أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في عملية التبادل التجاري كونه يقوم بجُهُود أساسية في العملية التجارية، وبما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة.إلى ذلك ناقش ورؤساء الغرف التجارية الخليجية مبادرة التكامل بين الاستراتيجيات الخليجية في القطاع الصناعي والتعديني والنقل والخدمات اللوجستية، والتي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي للتنمية الصناعية، وتزيد من تعظيم الاستفادة من الصورة الذهنية الإيجابية عن المنتجات الخليجية، بالإضافة إلى دعم زيادة المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص الخليجي وكذلك القطاع العام، وكذلك استغلال المناطق الاقتصادية الخاصة والبالغة أكثر من ٦٠ منطقة بدول المجلس.

مؤكدين على ضرورة العمل على وضع آلية موحدة لمعاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس من خلال التكامل بين الاستراتيجيات الخليجية في القطاع الصناعي والتعديني والنقل والخدمات اللوجستية، وذلك من خلال وضع أطر ومظلة تشريعية موحدة لهذا الموضوع، الأمر الذي يدفع بتسريع عملية تبادل السلع في المنافذ الجمركية للمنتجات الخليجية، ويساهم في تنشيط التبادل التجاري وتشجيع التنمية الصناعية، كما يزيد من رفع كفاءة المناطق الاقتصادية الخاصة.

وأكد رؤساء الغرف الخليجية أهمية توسيع نطاق التعاون والتنسيق بين الغرف التجارية والسلطات التنفيذية عبر التوسيع من إشراك القطاع الخاص الخليجي ليكون فاعلاً في رسم السياسات والأنظمة ذات الشأن الاقتصادي والتي تؤثر عليه، بالإضافة لإبداء المرئيات حيال الاتفاقيات الاقتصادية، مما يسهل ويساهم في اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في جميع القطاعات التي يمكن توفيرها للمستثمرين المهتمين محليًا وإقليميًا وعالميًا، وهو ما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

بدوره، أكد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين السيد خالد محمد نجيبي أهمية عقد مثل هذه اللقاءات التشاورية التي تخدم وتدعم وتعزز التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص بهدف تحقيق النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي.

تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونيدو

استقبل أسامة بن أحمد خلف العصفور وزير التنمية الاجتماعية الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مملكة البحرين.

وخلال اللقاء تم استعراض أوجه تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الوزارة ومنظمة اليونيدو في المشاريع والبرامج الداعمة لمجالات التنمية الاجتماعية، وبحث سبل توسيع آفاق أرحب نحو تحقيق الريادة في تعزيز التنمية المستدامة، مؤكدًا أهمية الشراكة الاستراتيجية مع المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التنموية الوطنية.

من جانبه، أعرب الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مملكة البحرين عن تقديره لتعاون حكومة مملكة البحرين مع منظمة اليونيدو، مشيدًا بجهود وزارة التنمية الاجتماعية لترسيخ الشراكة بين الجانبين في مجال التنمية الاجتماعية.

في ختام مؤتمر الخليج الـ١٥ للمياه

مطالبات بتوطين صناعة تحلية المياه في المنطقة

أكد مؤتمر الخليج الخامس عشر للمياه الترقية الرقمية واستخدام التقنيات الناشئة في قطاع المياه، لما تتمتع به من إمكانات كفيلة بإيجاد تحولات هائلة لتحسين إدارة المياه وتعزيز كفاءتها ومرونتها في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

أعلن الأستاذ الدكتور وليد زياري نائب رئيس جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية، رئيس اللجنة العملية للمؤتمر في ختام أعمال المؤتمر الذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة تسع توصيات صدرت عن المشاركين في جلسات المؤتمر تتعلق بالرقمنة واستخدام التقنيات الناشئة في قطاع المياه، وتكنولوجيا تحلية المياه، والمياه السطحية والمياه الجوفية، وتكنولوجيا مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وخطط سلامة المياه وخطة سلامة الصرف الصحي، واستخدام المياه وإدارة قطاع المياه البلدية، واستخدام المياه وإدارة القطاع الزراعي، ونظم المعلومات الإدارية في قطاع المياه، وإزالة الكربون من قطاع المياه. وأوضح الدكتور زياري أن تحلية المياه ستظل المصدر الرئيسي للمياه في إمدادات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي وسط توقعات بازدياد الحاجة اليها مع مرور الوقت، مؤكدا أن الضرورة الاستراتيجية تحتم توطين صناعة تحلية المياه في المنطقة، ومعالجة عقبات ذلك من حيث كفاءة الطاقة، والتكلفة المالية، والآثار البيئية (انبعاثات غازات الدفيئة والتغلب عليها)، مبرزا في هذا الصدد أن الطاقات المتجددة والبديلة تمثل فرصة كبيرة للحد من هذه الانبعاثات.

فيما يخص المياه السطحية والمياه الجوفية، قال إن البيانات الحديثة تشير إلى زيادة تواتر الظواهر المناخية المتطرفة كهطول الأمطار في المنطقة، وهو ما يعزى إلى تغير المناخ، مما يؤدي إلى انخفاض ثبات البيانات المناخية التاريخية، ولذلك من المهم تعظيم الاستفادة من المياه السطحية المنتجة وفي نفس الوقت حماية الحياة والبنية التحتية، منبها إلى أن خرائط مخاطر الفيضانات ومحاكاة الفيضانات بناء على تنبؤات RCM (نموذج المناخ الإقليمي) تمثل نشاطا مهما في هذا الصدد.

ورأى أن المياه الجوفية، المتجددة وغير المتجددة، تمثل مصدرا رئيسيا للمياه لجميع دول مجلس التعاون الخليجي. وينبغي أن تستند استدامة المياه الجوفية غير المتجددة إلى معايير اجتماعية واقتصادية، في حين أن المياه الجوفية المتجددة ستتطلب خططا لاستصلاحها، معتبرا أنه بالإضافة إلى جهود إدارة الطلب والحفاظ عليه، يمثل MAR خيارا محتملا لإدارة جانب العرض، خاصة من خلال المياه المحلاة الفائضة ومياه الصرف الصحي المعالجة. وعلاوة على ذلك فإن المراقبة المستمرة والاستباقية، ونمذجة المحاكاة الحديثة، ووجود نظم معلومات إدارية هي مكونات مهمة لموارد المياه الجوفية وإدارتها.

وفي مجال تكنولوجيا مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، شدد الدكتور زياري على تعظيم الاستخدام المفيد لمياه الصرف الصحي لاسيما في إعادة استخدامها المعالجة منها في الزراعة وتوليد الطاقة وإنتاج الأسمدة والتبريد، مبينا أن أنظمة الصرف الصحي اللامركزية أثبتت أنها أكثر كفاءة من الأنظمة المركزية التقليدية من حيث التكلفة والتشغيل.

وخلص إلى ضرورة اعتماد خطط سلامة المياه وخطة سلامة الصرف الصحي، داعياً إلى أن إضفاء الطابع المؤسسي على خطة العمل وخطة دعم المياه وتنفيذها (أي الخطط التي تستند إلى التقييم الاستباقي للمخاطر ونهج إدارة المخاطر) يمثل فرصة كبيرة لضمان الإدارة الآمنة لإمدادات المياه وحماية الصحة العامة وتعظيم الفوائد الصحية للصرف الصحي.

أما على صعيد استخدام المياه وإدارة قطاع المياه البلدية، فقال: «ينبغي تعزيز وزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لتحسين نوعية الخدمة وخفض التكلفة، كما ينبغي تنظيم هذه المشاركة بشكل فعال من خلال إطار تعاقدي واضح يستند إلى الإنجازات».

وفي محور استخدام المياه وإدارة القطاع الزراعي، أشار إلى أن رقمنة الزراعة يمكن أن تكون هي التحول التالي في إدارة المياه، وأن اعتماد وإدخال التقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي، RS IoT ، ، ..) في هذا المجال لديه إمكانات كبيرة لزيادة إنتاجية المياه ومساهمة قطاع الزراعة في الأمن الغذائي، منوها إلى أن الإدارة المبتكرة للمياه الزراعية تشمل: أنظمة الري الدقيقة، والري الذكي، واستخدام الذكاء الاصطناعي، وإيجاد التكامل التكنولوجي بين إدارة المياه ومعالجة تغير المناخ.

هيئة السياحة تؤكد مواصلة جهود تطوير سوق المنامة لتعزيز مكانته كوجهة سياحية

عقدت هيئة البحرين للسياحة والمعارض، اجتماعاً مع لجنة تطوير سوق المنامة، وذلك لاستعراض آخر مستجدات مشروع تطوير السوق، والفعاليات التي نفذتها الهيئة فيه خلال الفترة الماضية.

وخلال الاجتماع، أكّدت سارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض حرص الهيئة على مواصلة جهود تطوير سوق المنامة لتعزيز مكانته كوجهة سياحية، ورفع مستويات تنظيمه ومنحه تصميمًا عصريًا أنيقًا مُستوحىً من التراث البحريني الأصيل، ليعبر بشكل أكبر عن هوية مملكة البحرين وحضارتها العرِيقة.

وأشادت بوحجي بجهود أعضاء لجنة تطوير سوق المنامة وما يقدمونه من مرئيات ذات صلة بتطوير السوق، معربة عن دعم هيئة البحرين للسياحة والمعارض لتلك الجهود بما يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة، وتعزيز مكانة سوق المنامة كوجهة سياحية بارزة لكل زائري مملكة البحرين والعاصمة المنامة، وثروة حضارية وثقافية بالنسبة للمدينة وجزءًا لا يتجزأ من تاريخها وتراثها الحضاري والإنساني.

ونوهت بوحجي بأهمية برنامج الفعاليات الذي تنظمه هيئة البحرين للسياحة والمعارض في سوق المنامة، مشيرةً إلى أن هذا السوق شهد مؤخرًا العديد من الفعاليات تحت رعاية وتنظيم الهيئة من بينها «أمسيات المسقف» التي تضمنت مجموعة كبيرة من الفعاليات والأنشطة الرمضانية، والتي كان لها دور بارز في زيادة عدد زوار سوق المنامة من مواطنين ومقيمين وسياح وافدين من خارج مملكة البحرين، وتعزيز الحركة التجارية والسياحية في السوق.